دعوة للمساهمة في العدد 27 من المجلة المغربية للسياسات العمومية

في موضوع: "إشكالية الماء بالمغرب"

آخر أجل لاستقبال المقترحات: **30 شتنبر 2022**

لغة المقترحات: **الفرنسية والعربية والانجليزية.**

ملخص:

المجلة المغربية للسياسات العمومية (REMAPP) تنشرها الجمعية المغربية للسياسات العمومية. هي مجلة متعددة التخصصات تنشر المساهمات العلمية الأصيلة المتعلقة بالفعل العمومي والتخصصات ذات الصلة. خلال العدد السابع والعشرين، ستكون قضية المياه في صلب التساؤل عن شروط ومسؤوليات وآليات حماية الحق في الماء وضمان الأمن المائي والغذائي. نتوقع مساهمات من تخصصات مختلفة (القانون، والعلوم السياسية، والإدارة العامة، والتخطيط الحضري، والجغرافيا، والتخصصات الأخرى المعنية بهذا الموضوع.).

1.ورقة تأطيرية:

يؤثر الإجهاد المائي بالفعل على جميع القارات. ندرة المياه المادية التي كانت ظاهرة موسمية هي الآن ظاهرة مزمنة. لقد أدى تغير المناخ إلى المساس بتوافر المياه على مدار العام في العديد من المناطق، وفقًا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC[1] المنشور في عام 2014[2]. حيث يعاني أكثر من نصف سكان العالم من ندرة شديدة للمياه المادية لمدة شهر واحد على الأقل في السنة، ويعاني ما يقرب من 1.6 مليار شخص، أي أكثر من ربع سكان العالم اليوم، من ندرة المياه، مما يعني أن هؤلاء السكان لا يملكون البنية التحتية اللازمة للوصول إلى المياه[3].

في الواقع، خلال القرن الماضي، زاد الاستخدام العالمي للمياه ستة أضعاف ولا يزال يتزايد بسرعة بنسبة

---

[1] (Intergovernmental Panel on Climate Change) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

[2] تقرير الأمم المتحدة حول تثمين المياه في العالم 2020، المياه وتغير المناخ ، "حالة موارد المياه في سياق تغير المناخ" ، ص: 21.(النسخة الفرنسية)

[3] نفس المرجع.

1 ٪ تقريبًا سنويًا بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية وتطور الاستهلاك، كما أن الصراعات حول مصادر المياه آخذة في الازدياد لدرجة أن هناك مخاوف من حروب المياه. بصرف النظر عن كفاية المياه العذبة على كوكب الأرض لستة مليارات من البشر، فإن توزيعها غير متساوٍ والكثير من المياه يُهدر ويلوث ويُدار بطريقة غير مستدامة. كما أنه إلى جانب عدم انتظام إمدادات المياه، تعد ندرة المياه إحدى المشكلات الرئيسية لتي تواجه العديد من المجتمعات والعالم ككل في القرن الحادي والعشرين.

وإدراكا منها لأهمية المياه ونقصها في السنوات القادمة، كانت سياسة السدود التي دعا إليها المغرب واضحة للعيان منذ الخطة الخماسية 1968-1972. وهي سياسة أنقذت البلاد منذ فترة طويلة من أزمات المياه ولكنها بدت غير كافية - منذ التسعينيات - نظرًا لعدم انتظام هطول الأمطار وموجات الجفاف المتتالية وزيادة الطلب. علاوة على ما سبق، انخفضت الموارد المائية بنسبة 85٪ في السنوات الأخيرة، وتجاوز الطلب على المياه في المغرب حاليا الكمية المتاحة من موارد المياه العذبة المتجددة السنوية. لذلك أصبح الأمن المائي أولوية بالنسبة للمغرب الآن وللأعوام المقبلة حسب التحذير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما تحدث البنك الدولي عن هذا الموضوع في العديد من التقارير، مشيرًا إلى أنه "من المتوقع أن يواجه المغرب ندرة شديدة في المياه بحلول عام 2050. وبالنظر إلى الآثار الخطيرة والسلبية لتغير المناخ في المستقبل، يمكن للبلاد أن تصير خلال العقود المقبلة تحت "عتبة الندرة الشديدة للمياه."

باستخدام مجموعة من النماذج المناخية والسيناريوهات السوسيواقتصادية، نقط معهد الموارد العالمية (WRI) وصنف الإجهاد المائي المستقبلي في 167 دولة بحلول عام 2020 و2030 و2040. في تقريره، احتل المغرب المرتبة 19 من بين 33 دولة ستواجه إجهادا شديدًا في مستوى المياه في أفق سنة 2040. ونتيجة لذلك، أصبح نقص المياه الذي يعاني منه المغرب حقيقة ملموسة تشكل اليوم مشكلة ملحة من المحتمل أن تفرض - خلال العقود القادمة - قيودًا كبيرة على تنميتها الاقتصادية وأمنها الغذائي وبقاء سكانها على قيد الحياة.

في هذا السياق، سيخصص هذا العدد الجديد من المجلة المغربية للسياسات العمومية لموضوع أزمة المياه في المغرب والسياسات العمومية المرتبطة بهذا الشأن. تجدر الإشارة إلى أن هذه الدعوة للنشر توجه للباحثين والخبراء من مختلف التخصصات المهتمين بهذا الموضوع، بهدف تعزيز وتطوير الحوار الوطني والنقاش العمومي حول شروط ومسؤوليات وآليات حماية الحق في الماء وضمان الأمن المائي والغذائي.

من أجل مقاربة هذا الموضوع، تم اقتراح المحاور التالية (غير حصرية) التي يمكن من خلالها للمشاركين تقديم مقترحاتهم البحثية:

1. الماء في العالم: الوضعية الحالية.
2. تدبير الموارد المائية بالمغرب: الإمكانات والمعوقات.
3. الإجهاد المائي: المظاهر والأسباب والحلول.

4. الأسس القانونية والمؤسساتية للسياسة المائية بالمغرب.
5. السياسة المائية والسياسات القطاعية.

2. كيفيات تقديم المقترحات البحثية:

تتلقى المجلة جميع المقترحات البحثية عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي :

remapp@mapp.ma

آخر أجل لاستقبال المقترحات: **30 شتنبر 2022**

يمكن تحرير المقترحات في إحدى اللغات الثلاث: الفرنسية والعربية والانجليزية.

سيقوم المجلس العلمي بتقييم جميع المقترحات الواردة وإرسال إجابات القبول في موعد أقصاه **15 أكتوبر 2022.**

3. الضوابط والشروط المتعلقة بتقديم المقترحات:

- سياسة النشر
- كيفية النشر

4. معلومات عن المجلة المغربية للسياسات العمومية:

- مجلة REMAPP
- فريق مجلة REMAPP